

مدير عام الواجبات الزكوية بمحافظة تعز لـ (الثورة):

نسبة 52% من الزكاة تُخصص لمصلحة المواطن المكلف بدفع الزكاة

غالبية المزكين لا يلتزمون بدفع ولو نصف الزكاة الحقيقية

– وصلت إيرادات الواجبات الزكوية في محافظة تعز عام 2011 م إلى خمسمائة وتسعة ملايين بينما بلغت في عام 2010م سبعمائة وسبعة وثمانين مليوناً، ونحن نتفائل كثيراً بالفترة القادمة بحيث إن الناس عادوا إلى الالتزام بالدفع ومن أسباب التفاؤل عودة الهدوء والاستقرار الأمني ونتوقع بأن الزيادة في الإيرادات الزكوية هذا العام وقد تصل إلى نسبة 52% عن السابق مقارنة بالعام 2011 م ونحن لا نستطيع أن نقول أن في عام 2012م سنتحصل كما في عام 2010م حيث كان هناك أمن واستقرار والوضع الاقتصادي جيد وهذه المعوقات اختلقت الآن فنحن لن نتجاوز هذه المعوقات إلا في 2013 م أو 2014 م وفي تقديري أنه متى ما شعر الناس بالأمن والاستقرار والسلم الاجتماعي سيتحقق الرخاء الاقتصادي وحينها يمكن أن نقول أننا نستطيع تحقيق إيرادات مرتفعة كما حدث في العام 2010 م.

● المكلفون بجمع الزكاة يشكون من قلة نسبهم من التحصيل، ما رديك؟

– معروف أن مصارف الزكاة ثمانية منهم العاملون عليها وإذا قسمت الثمانية المصارف ووزعنا الزكاة وأخذنا كل مصرف وكما يأخذ كل واحد منهم من الزكاة فسند 21% لكل مصرف بشرع الله فهذه نسبة محددة في الشرع فالعاملون عليها يأخذون 21% تتوزع لكل من يعمل على جمع الزكاة ابتداءً من قيادة المصلحة إلى قيادة فرع المحافظة إلى موظفي الواجبات في فروع المديرية إضافة إلى الذين يساهمون بتوريد الزكاة في المكاتب الحكومية مثل زكاة الفطر التي تأتي من موظفي الدولة وموظفي القطاع الخاص إضافة إلى العدول والمشايخ في القرى فهي محددة وموزعة بموجب قرار إداري تصرف لهم بصورة سنوية بعد طلب إدارة الواجبات في المديرية للصرف فيتّم الصرف ونحن نعاني بشكل كبير جداً في محافظة تعز بالذات من تجاوب العدول والمشايخ بجمع الزكاة وعدم قيامهم بواجبهم الديني والوطني فنجد في كثير من القرى لا يوافقنا حتى ببيانات المزكي فلا نجد تجاوباً من العدول والمشايخ لجمع الزكاة وتعاونهم طفيف جداً مما نجد أنهم لا يستحقونها ومع ذلك يتم الصرف لهم ونحن دائماً نقدم لهم طلبات للتحصيل وتقديم بيانات ولكن القلة منهم من يتجاوب معنا.



□ ميزانية الضمان الاجتماعي تتجاوز ٠.٤ مليارات بينما إيرادات الزكاة لا تتجاوز ١٢ مليارات □ إيرادات الزكاة بتعز بلغت عام ٢٠١١ م خمسمائة وتسعة ملايين بينما بلغت في عام ٢٠١٠ م سبعمائة وسبعة وثمانين مليوناً □ الأحداث التي شهدتها تعز أثرت على الإيرادات الزكوية بصورة كبيرة ونتوقع أن تزيد الإيرادات هذا العام بنسبة ٥٢ %

في نقص الإيراد عن العام 2010 م ولكن ليس بصورة كبيرة بل بصورة طفيفة فإيرادات زكاة الأموال كان النقص فيها طفيفاً ولكن زكاة المبيعات العقارية تأثرت بشكل كبير لأن الحركة التجارية بالعقار خفت أيام الأحداث فأقبال الناس على دفع الزكاة العقارية كان طفيفاً إضافة إلى زكاة النفس لموظفي الدولة لم تنفذ ذلك بسبب عدم تنفيذها من المكتب الرئيسي في صنعاء فهذان النوعان هما اللذان أثرا فينا كثيراً أما بالنسبة لزكاة الأموال التجارية فكان التأثير طفيفاً .

● كم وصلت إيرادات العام الماضي ؟

إحالتهم إلى نيابة الأموال العامة مع أننا نؤكد بأن الزكاة لا تحتاج إلى المطالبة بعسكر أو إجراءات قانونية ونيابة كوننا مسلمين ويجب علينا أن ندفع الزكاة بأنفسنا وطوعاً حتى يزداد الأجر عند الله.

● يتذرع البعض بعدم دفعهم الزكاة كونها لا تصرف في مصارفها الشرعية؟

– الدولة تقوم بالصرف على عدة مصارف ومنها بند الفقراء والمساكين الذي تتجاوز ميزانيته أربعين مليار ريال (ضمان اجتماعي) بينما إيرادات الزكاة في الجمهورية لا تتجاوز 21 مليار ريال فالزكاة كلها لا تغطي الشيء البسيط من بند الفقراء والمساكين وهو أحد المصارف الشرعية لأموال الزكاة والإيرادات لا تغطي الربع فالدولة تصرف للضمان الاجتماعي أكثر مما تتحصل عليه من الزكاة أضعافاً مضاعفة.

● البعض يطرح بأن الزكاة لا يجب دفعها للدولة ويجب دفعها لجهات أخرى تقوم بإنفاقها على مستحقيها، ما قولكم؟

– الزكاة لا تدفع إلا للدولة وهذا باتفاق العلماء وهي المسئولة عن تصريفها في المصارف الشرعية المحددة وعلى مر التاريخ كان المسلمون يدفعون الزكاة للدولة والأدلة كثيرة وواضحة والزكاة تدفع للدولة وأن ما يدفع لغير الدولة فهو صدقة.

● العام الماضي شهد اضطراباً كبيراً، وامتنع الكثير من تسديد ما عليهم من الزكاة ما الذي اتخذتموه في هذا الجانب؟

– البعض من التجار الصغار والمتوسطين تهربوا من دفع الزكاة وكانوا متأثرين بالأوضاع والأحداث إما بسبب حملة التحريض أو بسبب تردّي الأوضاع الاقتصادية التي أثرت كثيراً على الحركة التجارية فبعض التجار خلال تلك الفترة تعرضوا إلى نكبات كبيرة وتراكت عليهم ديون كثيرة، فمثل هؤلاء التجار تابعناهم بصورة طفيفة وبحكم الوضع الأمني لم نستطع أن نتخذ الإجراءات الحازمة تجاههم ولكن عندما بدأت الأمور تعود إلى الهدوء قمنا بمتابعتهم متابعة مستمرة وقد حضر البعض منهم وبالذات بعد أن بدأت الأمور تتحسن وبصورة جزئية وبوجود القليل من الأمان خصوصاً بعد توقيع المبادرة الخليجية ونحاول في هذه الفترة أن نستعيض ما تأخر سداده في الفترة الماضية وهذه الأحداث تسببت

تعد الزكاة من الفرائض التي فرضها الله عزوجل على عباده المسلمين والحكمة منها تطهير النفوس من البخل، وهي من أعلى درجات التكافل الاجتماعي، مما يؤدي إلى تقارب المجتمع وتكافلهم وهي عبادة مالية، وهي أيضاً سبب لنيل رحمة الله عزوجل ويجب دفعها لخزينة مال المسلمين (الدولة) وهذا ما يؤكد عليه كل العلماء، إلا أن هناك من يحرض على عدم دفعها للدولة ووجوب دفعها لجهات أخرى ويتذرعون بعدم إنفاقها في مصارفها الشرعية المحددة.

"الثورة" التقت بمدير عام مكتب الواجبات الزكوية بمحافظة تعز شوقي أمين مجلس والذي أكد وجوب دفع الزكاة للدولة كونها الجهة الشرعية الوحيدة التي يجب الدفع إليها وهي من تقوم بإنفاقها بمصارفها المحددة للمواطنين.

كما استعرضت معه الآلية المحددة للتحصيل والمقدرات المحددة لذلك بمختلف أنواع المبيعات بالإضافة إلى مجمل الإشكاليات والمعوقات التي تواجههم عند التحصيل ومدى تعاون المواطنين والتجار معهم إضافة لعدد من القضايا ذات الصلة والتي تهم المواطنين فيألى حصيلة اللقاء:

تعز / لقاء / سلطان مجلس

● ما هي الآلية المحددة لتحصيل الزكاة ؟

– حرصاً منا على المواطن أن يأخذ حقوقه كاملة بسبب أن كثيراً من المواطنين يجهلون القانون وحرصاً منا على محاربة أي فساد يحدث في الإدارة أو حتى لا يتعرض المواطن لأي ابتزاز، عمدنا تعليق إعلان في المكتب خاص بزكاة المبيعات العقارية لأن هناك في القانون نسبة 52% من الزكاة تخصص لمصلحة المواطن المكلف بدفع الزكاة ولكي نوعي المواطن يحقه القانوني بهذا البند أوضحنا في الإعلان بأن هناك نسبة 52% من الزكاة مخصصة للمواطن إذا طلبها بنفسه وهذا بحسب القانون.

● هذا التخفيض لكل المبيعات؟

– هذا التعميم خاص بالمبيعات العقارية وذلك بسبب أن زكاة المبيعات العقارية تدفع كاملة بحكم أنه ذكر قيمة المبيع في البصيرة .

● وبقيّة الأنواع الزكوية ؟

– بالنسبة للأنواع الزكوية الأخرى مثل زكاة الباطن وزكاة رأس المال وزكاة الدخل وزكاة زروع الثمار إذا كان المواطن قد دفعها بالكامل فيتم تطبيق هذه المادة ومتى ما تأكد المكتب بأن المواطن قد دفعها بالكامل فيتم تطبيق هذه المادة.

● وهل يلتزم كل المزكين بدفع ما عليهم من زكاة ؟

– غالبية المزكين لا يلتزمون بدفع ولو نصف الزكاة الحقيقية ولذلك فهذا الإعلان خاص ببند المبيعات العقارية ونحن نقوم بالتخفيض للربع من الزكاة

للمواطن بناءً على هذا الأساس وهذا يتم متى ما حضر صاحب الشأن بنفسه وطلب منا التخفيض مرفقاً صورة للبطاقة الشخصية يثبت بها شخصيته ويتم تنفيذ القانون وذلك حرصاً من المكتب على القضاء على السمسرة فاحياناً تكون نسبة التخفيض عالية تتجاوز مئات الآلاف فالبعض يستغل عملية التخفيض لابتزاز المواطن إضافة إلى أنه ذكر في الإعلان تحذير للمواطن بعدم دفع أية مبالغ خارجة عن السند الرسمي وأي موظف يحاول أن يأخذ من المواطن أي مبلغ يتم تبليغنا بذلك.

● وما هي أبرز الإشكاليات التي تواجهكم في هذا الجانب؟

– لا توجد أية إشكالات من قبل مكتب الواجبات وإنما الإشكالات تكون بسبب بعض رؤوس الأموال والتجار أما الزكاة فهي لها أسس واضحة وضوحاً كاملاً عند كل مسلم وعندما تأتي مصلحة الواجبات وتريد أن تحقق الجانب الشرعي تحدث إشكالات من بعض التجار أما بالنسبة لكل مواطن مكلف إذا طلب منه أكثر مما يجب دفعه شرعاً فمن حقه أن يرفع تظلماً بهذا الأمر والمكتب دائماً يقوم بمعالجة جميع التظلمات بحسب شرع الله والقانون.

● وماذا عن الإجراءات التي تتخذونها ضد المتقاعسين في دفع الزكاة؟

– نقوم بمتابعتهم بصورة مستمرة ويتم اتخاذ الإجراءات التي حددها القانون من إشعار أول ثم إشعار ثان واستدعاء وإخطار بالربط وإنذار بالسداد ومن ثم